الاقرار

قال السعد في شرح عقيدة هذا الخلاف وعلى هذا القول ت صدق بقلبه ولم ينطق له
في عمره ت لا يكون مؤمنا عنده الله تعالى ولا مستحق دخول الجنة ولا النجاة من الخلود
في النار وكلان ما اذا جعل الايمان اسما للتصديق فقط واما الاقرار فحسب شروط الاجراء
الاحكام عليه في الدنيا ت الصلاة عليه ودفنه والدعاء في مقابر المسلمين والمطالبة
بالعشور والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى ان الاقرار لهذا الغرض لا يمكن على
وجه الا عملا والظاهر على الامام وغيره من اهل الاسلام خلاف ما اذا كان ما قام
الايمان فانه تكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره من الخلائق فمتى اذا كان قادرا وترك
النطق بالشهادتين لا لعذر وجه الاتيان اذا المعاجز كالاخرس مؤمن وفاقا والمعنى
على عدم الاقرار بالمطالبة به كافر وفاقا كون ذلك من امارات عدم التصديق
وليهذا الطيبوا عمل كفر ابي طالب وان كان قد اظهر غير مرة ما يدل في انه كان
اشهر اعمام النبي صلى الله عليه وسلم واكبرهم اعتقادا من انه وان شرع حرصا
النبي صلى الله عليه وسلم على ايمانه تكفي اشهر ايمان حمزة والعباس رضي الله عنهما
وشاع على وجه المناسب فيه ان اسلامه دون اسلامهما لاحاديث المشهورة
وكره منها والاسلام المساعي المشكورة دون اسلام طالب فانه في النظم الشائع للايمان
صاحب هذا القيل لا يقول باستقلال النطق بالشهادتين وهو كذلك كما
للكرماني انه الغالب بان حقيقة الايمان مجرد كلمتي الشهادة تمسكت بوجهين
احدهما قوله تعالى فانهم انه قالوا حبيب رب ثواب الجنة على القول بانهم
ان الذي صلى الله عليه وسلم وان بعده كانوا يكتفون منه كل احد مجرد الاقرار بالنطق
بكلمتي الشهادة حتى ان عائشة رضي الله عنها حين قالت قال لا الا الله
دنها الى انه لم يكن مصدقا بقلبه الى صلى الله عليه وسلم وقال هلا
قلبه وقال سرت ان قال الناس حتى يقولوا لا الا الله فاذا قالوا ذكر عصما
مني دماهم واموالهم واصيب الاول بانه ان كانت ما موصولة فالمحمول
بالتحقيق هو المعنى وان كانت مصدرية فالمحمول ان حمل على اللفظي فالنزاع عليه
لدلالته على وجود المعنى في النفس وان حمل على النفسي فنفي التصديق وبيد
على ما ذكرناه تولد تعالى ان الذين كفروا لا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
الخالي عن تصديق للقلب العجاب بان رد المخالف ايجاب لا يخالف في ذلك
وقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين
حيث نفى الايمان عمن ت اقر باللسان دون القلب وعد ان في ما ذكر
المذكور انما هو وضع احكام الدنيا وليس محل النزاع فان المعتبر باللسان وضع
يسمى بوضع اللغة ويترتب عليه احكام الايمان ظاهرا بلا نزاع فصحيح وانما النزاع في
احكام الآخرة وانه مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى والنبي عليه الصلاة و

وقوله

جرات

وت بعده كما كانوا يكفرون بانهات ت تكلم بكلمة الشهادة كانوا محكوما بكفرهم الخالف
فدل على انه لا يكفي في الايمان مجرد الاقرار ت والاشكال الخالف مبني على ان الاجماع
منعقد على ايمان ت صدق بقلبه وفحص الاقرار باللسان ومنعه منه مانع ت
خرس ونحوه واذا ما ملت فحديث اسامة لنا لا علينا اذ لم يقبل له صلى الله عليه وسلم
الم تشق بطنه بل اشار الى ما هو محل التصديق وهو القلب كما شهدت به النصوص
القرآنية والاثار النبوية حتى ان القول بكون الايمان مجرد الاقرار يكاد يجري
انكار المنصوص كما لا يخفى على اولي الالباب في ظلومهم الايمان الامت اكره وقلبه
مطمئن بالايمان الذين قالوا امنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم كانت الاعراب امنا
تقل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم اذ احكام المومنات هنا
فاستثنوهم انه اعلم بايمانهم وكان الذي صلوات الله عليه وسلم انهم ثبت قلبي
على ديني وت كان في قلبه مثقال حبه من خردل ت ايمان الحديث وقد
يتمسك بوجهين احدهما انه لو كان الايمان هو القول لما كان المكلف مؤمنا
حقيقة الاحال التلفظ لانقطاع القول بعد كلمتي الشهادة فانه فان في القلب
حينئذ حال الموت والخطاب الاطرفان ضده الذي هو الكفر وجوابه نحو تسليم كون
اسم الفاعل حقيقة في الحال دون الماضي والمستقبل حسب الشرع اسم لمن تكلم
بما يدل على التصديق الاان يطرأ ضده والجواب بانه ت ذلك على سبيل الفرض والتقدير
انا لو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى او وضعه لمعنى آخر لم يكن التلفظ به
موجبا قطعا وحوابه انا لا نسلم ان الايمان هو التلفظ بهذه الحروف كيف وكم من
بل التلفظ بالكلام الدال على تصديق القلب اتفاقا كالعاجز والاخرس كما
ت غير ان مجرد التصديق جزءا منه وحاصله انه اسم للجزء دون المجموع انتهى
وفيه نظر وقوله هذا الجواب صريح في عدم اشتراط لفظ اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله وقد مر ما فيه وقوله فلا تغفل به قد يدفع بعض المحققين
الاقوال وحقيقته الايمان التي يعلم جمعها بما مر وان قيل فما معنى
باب الذي صلى الله عليه وسلم وت بعده كانوا يأمرون بامور لم تعلم يحتمل عدم
اخبار الديات ولا استفسار الاعجب المتكلف اعني ما يجب الايمان به تفصيلا
جاءت هذه الاقوال وتوجيه هذا الاختلاف قيل لا خلاف ولا اختلاف في انهم
كانوا يأمرون بالتصديق وقبول الاحكام ويكتفون في حق الاحكام الدنيوية
بما يدل على ذلك وهو الاقرار الا انه وقع اختلاف واجتهاد في ان مناط التكليف
الاخروي مجرد هذا المعنى ام مع الاقرار ام كلاهما ام مع الاعمال وزاد ذلك مجرد
موقوفة واعتقاد ام امر زايد على ذلك وهذا الاخير به على انك قد عرفت المحقق
ت ذلك ولك ان تختار على ما قدمنه المعروف له ت سماحة الايمان شرع في